

التجمعات العنقودية مسار نحو بناء مقاربة مشتركة لدعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -خبرات دولية رائدة وآفاق مستقبلية واعدة –

Le clustering est une voie vers la construction d'une approche commune pour soutenir les secteurs des PME - Expériences internationales de premier plan et perspectives d'avenir prometteuse

قوفي سعاد¹، تفرات يزيد²، لشهب سناء*³

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)،

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)

³ جامعة لونيسي على البلدة 2 (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/03

تاريخ الاستلام: 2020/04/25

ملخص:

سنحاول في هذا المقال إبراز لمحة عن التجمعات العنقودية، وأثرها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقاً من أن المهام التقليدية للمؤسسة والتي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة، يتم الآن القيام بها من قبل عدة مؤسسات مستقلة، أو متعاملين مختصين وذلك حسب الكفاءات المترابطة بإطار تنسيقي.

الخلاصة المتوصل إليها من خلال مرورنا بالخبرات الدولية أن هذه الآلية تعمل على تحقيق وفورات الحجم، بما يسمح من استغلال اقتصاديات العمليات المتصلة، وبالتالي استخدام التكنولوجيا المتطورة، توفير تخصص أكثر، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودة المنتجات.

الكلمات المفتاحية: التجمعات، العناقيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL : P12 ؛ L12

Abstract: We will try in this article, to show an overview of clusters, and their impacts in the sector support of small and medium enterprises, and thus on the traditional functions of the institution, which was previously the task of a single institution, is now carried out by several independent front institutions or specialist traders, depending on the framework skills interconnected coordination.

Conclusion they reached thanks to the international expertise that having passed through this mechanism works to achieve economies of scale, which allows the exploitation of processes related to the economy. Therefore, the use of advanced technology, the offer of greater specialization, leading to raise the level of product quality.

Keywords: clusters, small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: L12; P12

* المؤلف المرسل: الإيميل: lechabs@yahoo.fr

ا. تمهيد

تشير التجارب الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المشاكل التي أدت إلى فشل هذه الأخيرة في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، كما أن طبيعة حجمها غير كافية لتنفيذ الإجراءات التي يتطلبها الدخول إلى العولمة، وغالبا ما تكون هذه المؤسسات معزولة للغاية، إذ أن التحدي بالنسبة لهذه المؤسسات يكمن في التفكك وعدم ارتباطها في هيكل متكامل.

من هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وبناء مقاربة مشتركة وبتقاسمة حول مواضيع معينة أدت بمرور الوقت إلى إنشاء شبكات مؤسسات غالبا ما تقوم على القرب أو على منطلق القطاعية، تقوم على أساس التخصص في منتجات معينة مدرجة في برنامج إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى بما يشكل نظام قيمة فعال لمجموعة مؤسسات متقاربة جغرافيا لتشمل كافة الروابط الأمامية والخلفية والأفقية في عملية الإنتاج. من بين هذه الشبكات نجد التجمعات العنقودية.

سنحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء على هذه الآلية، ودورها في هذا المجال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لآلية التجمعات العنقودية من تغيير الأوضاع وكسب السبق في الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقعة على نفسها، والمتأثرة ببيئة اقتصادية غير ملائمة؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال تقسيم الوقفة البحثية إلى أربعة عناصر أساسية حيث تطرقنا في البداية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة، ثم التجمعات العنقودية: المفاهيم القريبة والبعد النظري، ثم تحديد دور التجمعات العنقودية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير قمنا بعرض بعض الخبرات الدولية لدور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ii. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة

سنحاول فيما يلي التعرف على المعوقات الداخلية " الطبيعية والمصطنعة"، والخارجية " المناخ الدولي الجديد"، التي تتعرض لهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحول دون سعيها إلى الخروج عن نطاق الأسواق المحلية أو حتى النجاح فيها.

1- المعوقات الداخلية:

تنقسم المعوقات الداخلية إلى " طبيعية"، وأخرى "مصطنعة" هيكلية/إجرائية" متعلقة ببيئة ومحيط المؤسسة التي تنشأ فيه، فقط نشيد هنا أنه ليس هناك حدود فاصلة بين المعوقات الطبيعية والمصطنعة، فتعرض المؤسسة إلى مشكل هيكلية لفترة طويلة من الزمن يجعل الأمر مع مرور الوقت معوقا طبيعيا.

1-1 المعوقات الطبيعية:

هي معوقات ناجمة أساسا عن طبيعة هذه المؤسسات كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، في المعوقات الطبيعية لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المتواجدة سابقا، أو الراغبة في الدخول إلى القطاع المعني (على الأقل في المدى القصير) سيطرة على هذه المعوقات.

تتعلق هذه المعوقات بطبيعة هذه الصناعة في البيئة الداخلية، بما تتضمنه من: صعوبات البنية التكاليفية "التكاليف الكبيرة التي يتطلبها التشخيص ودراسة الأسواق"، شخصية المقاول وجفاف خياله على إنشاء أفكار جديدة وقابلة للتطبيق في حدود القيود الموجودة، بالإضافة إلى ما سبق فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي، ويتميز بضعف اهتمامه بالقيمة الاستراتيجية للمعلومة، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وخاصة في مجالات الدعاية وإقامة علاقات مع المشتريين المرتقبين.

2-1 المعوقات المصطنعة:

تتعلق هذه المعوقات بالاصطدام المستمر للاستثمار الخاص بالرشوة والفساد الإداري، والتسيير غير القادر على وضع ميكانزمات استثمارية كعدم تأهيل المحيط من ضرائب وجمارك، وأيضا القيود التشريعية لما تتسم به من بطء و تعقيدات في الإجراءات الإدارية "إذ يفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف" (تومي، 2009، صفحة 53)، "ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية ماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية" (غياط و بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 2008، صفحة 138).

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءً جيداً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2006، "وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي، في حين تعاني أغلب الدول العربية من تفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية 57% مقارنة بمجموعة الدول المقارنة. واستطاعت الإمارات إلغاء هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساو مع الدول المقارنة (المعهد العربي للتخطيط، 2009، صفحة 38).
تكون المثبطات الاستراتيجية/ المصطنعة ناتجة أساساً عن غياب هياكل الدولة "الفضاءات الوسيطة" أو بالأحرى عدم فعاليتها: تتمثل هذه الأخيرة في البورصة سواء كانت مالية أو تجارية، غرفة التجارة، مؤسسات البحث العلمي، حاضنات الأعمال.

إضافة إلى مشكل الذهنيات غير الاقتصادية، فمشكل التمويل يندرج أيضا ضمن المعوقات المصطنعة إن هذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية.

ننوه هنا إلى أن التمويل هو شرط ضروري لعملية الاستثمار دون أن يكون شرطا كافيا؛ "فغياب التمويل يمنع على وجه العموم قيام الاستثمار ولكن توافره لا يضمن قيامه، حيث تتجمع لدى الجمهور الحجج لعدم القيام بأي شيء وتعليق فشل القيام بالاستثمارات على جهات أخرى هي الجهات الممولة، في الوقت الذي قد يكون السبب الرئيسي يتمثل في جفاف الخيال على إنشاء أفكار جيدة وقابلة للتطبيق" (لطرش، 2010، صفحة 4)

أيضا في سياق الحديث عن المعوقات المصطنعة، يعد العقار من أهم المشكلات التي تعترض نمو وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المحيط العقاري لا يرتبط فقط بالأراضي والمساحات المخصصة للاستثمار بل يرتبط كذلك بإنشاء المناطق الصناعية والتجمعات، لأنه في حالة ما إذا وجد العقار فقد تجدها بعيدا عن مرافق البنية التحتية مما يكلفه نفقات نقل إضافية، فضلا عن عدم التنسيق بين مكوناتها/مكونات البنية التحتية: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، البريد والمواصلات، الماء الصناعي، نقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية، طرق معبدة وشبكات الاتصالات والمرافق الأساسية ومؤسسات التمويل.

في خضم الكلام عن المعوقات المصطنعة تجدر الإشارة "أنه لو استطاع أي فرد أن يقنع الآخرين بأنه يمكنه إحراز النجاح في أي من هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكنه أن يجمع قدرا كبيرا من رأس المال لتمويل المشروع،

ولهذا ففكرة المعوقات هذه تعتبر إلى حد ما غير موضوعية" (جوراتي و ستروب، 1997، صفحة 264) ، مما يعني أن فكرة المعوقات المصطنعة يذهب مفعولها بتوفر روح المقاولاتية. إضافة إلى المعوقات المصطنعة، هناك مشكلة - العولمة الاقتصادية - مع التأكيد على أن العولمة الاقتصادية رغم تصنيفها معوق خارجي لكنها تندرج ضمن المعوقات الطبيعية.

2- المعوقات الخارجية "العولمة الاقتصادية":

زيادة على المعوقات والمشاكل الداخلية أنفة الذكر الطبيعية منها والمصطنعة، التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتصادم هذه الأخيرة بتحديات واضحة ومشروعات تتصاعد لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية وأخرى صناعية، هذه الأخيرة واكبت المنظومة المعرفية والتكنولوجية وسريان حى التحالفات. إن هذا الوضع بهذه المعوقات سيؤدي حتما إلى ضعف هذه الفئة من القطاعات وعدم استقرارها، وإن استمر الحال نعتقد أنها ستصاب بقلّة المناعة وعدم القدرة على الاستمرار، بل سيؤدي حتما إلى توقفها وزوالها، ومع هذه الصورة إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح وذلك فقط بتوفير مستلزمات التجمع.

III. التجمعات العنقودية: المفاهيم القريبة والبعد النظري

1- المفاهيم القريبة:

وجب علينا التطرق إلى مختلف المصطلحات المرتبطة بالتجمع العنقودي وذلك كما يلي:

1-1 المناطق الصناعية:

لا بد هنا من التفريق بين المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية. "في حالة المجمع الصناعي هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل في الأرض والمباني والمرافق والخدمات على أسس ثابتة ومستمرة، أما في حالة المنطقة الصناعية، فإن الحافز الإنمائي محدود بتوزيع الأراضي، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعة" (التدير، 1978، صفحة 14).

2-1 المؤسسات الشبكية الافتراضية:

بظهور الانترنت والهواتف النقالة، تطورت التجارة الإلكترونية التي حطمت الحواجز، أصبح شركاء الأعمال من موردين، موزعين، عملاء، مراكز أبحاث، تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد مرتبطين بالمنظمة بواسطة روابط تعاقدية افتراضية أدت إلى إلغاء مفاهيم المكتب/المقر، كل هذا أبرز المؤسسات الشبكية الافتراضية، وهكذا تتحول المؤسسة إلى شبكة مجموعة من العقد المرتبطة تقوم على افتراضية العرض والافتناء على عكس التجمع العنقودي الذي يقوم على الواقع.

2- البعد النظري للتكتلات العنقودية:

" ألفريد مارشال يعد أول من يرجع له الفضل في تحديد مفهوم الوفورات الخارجية للتجمع والتمركز، يبرز اهتمامه بالمنطقة الصناعية في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي سنة 1890) وكتاب (صناعة و تجارة سنة 1919)، "حيث عالج فيهما الصناعات المتمركزة في مناطق معينة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير (بليون بفرنسا)، الفولاذ بكل من Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة وكذا ب Solingen بألمانيا" (AZROUL, 2006, p. 6)

تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخياً يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نمواً ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة Troisième Italie) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة المتخصصة.

أحدث بورتر في كتابه الشهير الميزة التنافسية للأمم ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية.

1-2 التجمعات الصناعية عن ماذا نتحدث "المفهوم والخصائص"

* Cluster هو مصطلح إنجليزي يحمل معانٍ عديدة، فيمكن أن يدل على باقة أزهار، عنقود عنب، عقد ماس، مجموعات نجوم، فصيلة نحل، أما مصطلح to cluster. يعني فعل جمع، ضم، تكتل حول شيء معين في إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تم تعريف التجمع بأنه: "منظمة إنتاجية خاصة متواجدة في منطقة تمثل عموماً حوض شغل، تعمل كشبكة مترابطة مكونة من وحدات إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتي تقتسم العمل (مؤسسات إنتاجية أو خدماتية، مراكز بحث، منظمات تكوين، هيئات دعم، جامعات، مراكز يقظة تكنولوجية) (DITTER, 2005, p. 3) يمكن تعريف المجمعات أو العناقيد الصناعية على أنها "مجموعات قطاعية مندمجة مكونة من مؤسسات وصناعات التي تتدعم ثنائياً بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية إذ أن التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية." (SID AHMED, 1998, pp. 75-76) "يقوم المفهوم الحديث للعناقيد الصناعية على نفس الأسس التي تعمل بها التجمعات الصناعية منذ القدم، لكن الفرق يكمن في اهتمام العناقيد الصناعية بسلسلة القيمة المضافة للمنتج" (وحدة الدراسات الاقتصادية، 2007، صفحة 1)، "في مقابل النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه والمرتبط غالباً في التردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين" (مجلس الوجود الاقتصادية العربية، صفحة 2)

والسمات الأساسية في العناقيد الصناعية تتمثل بكونها جمعاً جغرافياً لشركات كبيرة، متوسطة وصغيرة تربطها علاقات رأسية (أمامية وخلفية)، أي مجموعة متخصصة من المؤسسات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، حيث يمكن لكل مؤسسة شريكة التركيز حول نشاط معين من سلسلة القيمة، وتقدم في النهاية منتج ذو جودة عالية باسم المجموعة كلها.

تضم التجمعات شبكة من المؤسسات مثل: الموردين للمدخلات الهامة، خدمات البنية التحتية للصناعة، قنوات التسويق ومنتجات المنتجات المكملة، الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة متقاربة، كذلك تضم التجمعات هيئات التمويل، والجامعات، هيئات التوحيد القياسي، النقابات المهنية... الخ

* cluster هي الترجمة الفعلية بالإنجليزية لكلمة تجمع أو عنقود

2-2 السياسات الحكومية اللازمة لخلق وتدعيم العناقيد " آلية ومراحل تشكل التجمع":

يتم تسيير العنقود من طرف إدارة خاصة، تتولى الإشراف والمتابعة المستمرة ويتم ذلك على ست مراحل:

1-2-2 المرحلة الأولى: (دعم المشاركة والتعريف بالتجمع) :

بعد تكوين فرق للتنشيط التي سوف تتولى تنفيذ الخطة على المستوى المحلي وتدريبها على ذلك، يتم القيام بعملية تشخيص للصناعة وكذا المنطقة المراد تنميتها، "هنا يأتي دور التركيز الجغرافي حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية" (التجمعات الصناعية البديل القائم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية ، 2007)، إذ يمكن الحديث على بداية تشكل العنقود الصناعي بمجرد تجمع مجموعة من المنتجين والموردين ومراكز الأبحاث في منطقة واحدة.

في العادة توكل هذه المهمة لفرق التنشيط على المستوى المحلي من خلال قيامهم بتحديد المشاكل، البنى التحتية، عدد المؤسسات، والنظام التنسيق المؤسسي وتمثيل الشركات.

من ثم تنتهج سياسة إعلامية قوية تتضمن التعريف بنظام التجمع لدى مديري المؤسسات صغيرة الحجم وهيئات الدعم العمومي والخاص عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات وإقناع المجتمع بأهمية هذا المسعى.

2-2-2 المرحلة الثانية: التخطيط الاستراتيجي

تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- تحديد أهداف عامة للتنظيم يتم على إثرها ضبط أهداف المشروع، ووضع الإطار القانوني للمجموعة.
 - تجرى دراسة جدوى لكل مشروع وتوضع الخطة التنفيذية له وهذا باعتبار أن كل نظام مطور بمنطقة معينة سوف يشكل مشروعاً بحد ذاته.
- تقوم هذه المرحلة على التخصص، حيث أن التجمع الفاعل بحاجة إلى شركات متخصصة تتكامل مع بعضها، وبمقدار ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح.

3-2-2 المرحلة الثالثة:

تأتي هنا مرحلة وضع البنيات التنظيمية وشروط عمل الفاعلين المحليين ويتم ذلك بالعمل على:

- إنشاء شبكات تموين وتسويق، تحفيز الجمعيات المهنية، وضع مراكز بحث وتطوير وتعزيز دور الهيئات المالية، ترقية مراكز التكوين والاستشارة؛
- وضع العقد الذي يتضمن الإجراءات التي تنظم العلاقة بين مختلف الفاعلين؛
- تأسيس نظام معلوماتي إداري متكامل على المستوى الوطني وربطه بأنظمة معلومات على المستوى المحلي، يحوي كافة المعلومات المتعلقة بالفاعلين المحتملين ويستخدم كألية لاتخاذ القرار كما يضمن التغذية العكسية.

4-2-2 المرحلة الرابعة:

هي عبارة سياسات مساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها، تتمحور حول سهر فريق التنشيط على:

- "بناء الثقة بين الأعوان وتعزيز التعاون فيما بينهم وكذا تسهيل الاتصال بوضع جهاز إعلامي فعال" (ARIS, 2008, pp. 23-24).

- مرافقة مديري المؤسسات العضوة على تنفيذ أعمال بسيطة نسبيا كإجراء مجمع للمواد الخام، المشاركة الجماعية في المعارض المختلفة، تصميم كتالوجات مشتركة لعرض المنتجات، القيام باستثمارات إنتاجية مشتركة قد تكون الدولة طرف مستثمر فيها من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، تحديد علامة تجارية للنظام وتنظيم أعمال ترويجية على المستوى الوطني والدولي، إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى بقية الدول.

- مساعدة مسيري المؤسسات على تبني أساليب أكثر فعالية من حيث الكفاءة وخدمة العملاء.

"إلى جانب ذلك في هاته المرحلة يعمل الفريق على إنشاء ديناميكية التواصل مع المؤسسات والمراكز الدولية، من ناحية فإنه يوفر إمكانية حضور الأفراد في الدورات التدريبية، والمؤتمرات من أجل نقل الخبرات واكتساب المعرفة" (Beikzad, 2013 & Esgandari, Tirandazheravi).

5-2-2 المرحلة الخامسة:

في محاولة التكيف مع العولمة لا بد من تحفيز المؤسسات العضوة على دخول أسواق جديدة والبحث عن قنوات توزيع أخرى، وأيضا يجب التحفيز على ارتباطها بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا التجمع وربما يثمر عن إيجاد منتجات وتجمعات جديدة متخصصة فيها، "ومثال على ذلك عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشتمل على الأجهزة المنزلية، ونجد أن صادرات ألمانيا من هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث" (الجاسم، 2007، صفحة 55).

6-2-2 المرحلة السادسة: الرقابة والمتابعة والتقييم:

التنفيذ الناجح لمشروع التجمع العنقودي مرتبط أيضا بفعالية وظائف الرقابة والمتابعة والتقييم التي يقوم بها المسؤولون، فالرقابة تعتبر الأداة التي يبلّغ بها هيكل التنشيط بالأخطاء الواقعة ليتم على إثرها إدخال التصحيحات اللازمة وضبط الانحرافات، ننوه في هذا السياق إلى ما يلي:

- "يجب أن تكون برامج المنح وبرامج المساندة ذات صلات قوية هي الأخرى ببعضها البعض، فبرامج التنمية التكنولوجية يجب أن تتناسق مع برامج التمويل المتاحة وبرامج تنمية مهارات العمالة، وبالتالي فإن برامج المساندة هي الأخرى يجب أن يكون بينها درجة متطورة من العلاقات المؤسسية حتى يمكن أن تتعاظم فائدتها." (بوسهين، 2008، صفحة 17)

- ضرورة أن يكون هناك حوار متبادل بين أصحاب تلك الشركات من ناحية والحكومة والهيئات التنفيذية من ناحية أخرى، من أجل عرض احتياجاتهم والمشاكل التي تقابلهم، حيث من الممكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء لجنة متخصصة تعمل تحت مظلة الهيئة الخاصة بهذا التجمع.

3-2 العلاقات الصناعية داخل التجمع العنقودي

نستطيع اختصار علاقات التجمع العنقودي في الآتي:

1-3-2 استراتيجية إخراج النشاطات "التعاقدات الباطنية":

عبارة عن نظام لتصنيع مستلزمات الإنتاج والمكونات والإكسسوارات من طرف مؤسسات أخرى، "وأيضاً هو نظام إخراج بعض من إجراءات التصنيع في شكل مقاولات باطنية كالصيانة، القيام بالتصليح باستخدام الإعلام الآلي، البحث والتكوين، إقامة مركز لخدمة العملاء، يحدد في المقابلة الباطنية حجم وقيمة الطلبية وفترة التسليم والمواصفات المطلوبة والأسعار" (حسين و سيدي، 2007). حيث هناك مؤسسات تتعاقد مع مؤسسات متخصصة للقيام بكامل العملية الإنتاجية، بينما تحتفظ هي بمرحلة التسويق تحت شعار – شركات بلا مصانع – كشركة (nike) التي تكلف مؤسسات متخصصة بآسيا لصناعة متطلباتها من التجهيزات الرياضية التي تقوم بتسويقها، كذلك شركة (Nortel الكندية) تنازلت (سنة 2000) عن (07 مصانع) لصالح شركة (Selectron) التي تنشط في مجال المناولة الصناعية.

2-3-2 التحالفات الاستراتيجية:

الشركات الحديثة تعرف أنواعاً أخرى من العلاقات تتسم بالتعاون فيما بينها في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك، وهي علاقات التحالف الاستراتيجي. ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات الصناعية أصبح يحتل أهمية كبيرة في عناقيد الصناعة. يخص التحالف عادة البحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، الاستخدام المشترك للتسهيلات في مجالات الإنتاج... الخ

3-3-2 الاتفاقيات بين القطاعات:

هذا النوع من الشراكة يضم المؤسسات التي لا تنتمي إلى نفس القطاع؛ أي إلى قطاعات مختلفة عن القطاع الذي تتواجد فيه المؤسسة، حيث لا يعتبر أحد الأطراف لازونا ولا مورداً، "وينتشر هذا النوع من الشراكة خاصة بين قطاع الاتصالات والقطاعات الأخرى كالإعلام الآلي، الإلكترونيك" (Dourelly, 1992 & collins)، فمثلاً طلبت IBM من شركة MICROSOFT أن تنتج لها برامج استغلال لحواسيبها.

IV. دور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن دراسة مفهوم العنقود بعيداً عن مفهوم التنافسية فكلما ازداد عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل اقتصاد ما كلما ازدادت تنافسية هذا من خلال ما يوفره العنقود من بيئة عمل تنافسية.

1- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعاكسة وتحديات المحيط:

إن المحيط المحلي يعني بتوفير مجموعة من الشروط لأجل تشجيع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، منها وجود إطار عمل مناسب، توفير الحاضنات وهيئات مختصة في التمويل، وفي حالة لو لم يوفر المحيط الشروط السابقة، تضطر المؤسسة ذات الحجم الصغير إلى تحقيق التكامل مع مؤسسات أخرى من نفس الحجم أو مؤسسات كبيرة من خلال المزايا الناجمة عن فصل الوظائف عبر التخصص لكي تعزز من قدرتها التنافسية. "منافس جديد في السوق قد يمثل بالنسبة للمؤسسة خطراً من باب المزاحمة على النصيب في السوق وقد يمثل فرصة من باب الشراكة أو التحالف مع هذا المنافس وفي الاتجاه المعاكس، أي العلاقة مع الموردين، فالمورد الذي هو مصدر المواد ومستلزمات العملية الإنتاجية أصبح مصدراً لاستغلال المهارات وتدعيم الأفضلية التنافسية وبالتالي قد تستغل المؤسسة أفضليات تنافسية موجودة خارجها أو بالأحرى في المحيط." (مزهودة، 2006، صفحة 90)

الواقع الحالي وما يشهده من بعض الممارسات؛ كالارتفاع في عدد التحالفات، تعميم أسلوب العمل بالوقت الحقيقي (*Just-in time*) شهادة الجودة، ظهور الشبكات، الخ، من شأنه، أن تؤدي بالخصوصيات التقليدية والخاصة بالتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التلاشي والزوال، واستبدالها بمناهج تسيير تكون أقرب لما هو مطبق في الشركات الكبيرة، وهذا يقود إلى التقليل من اللارسمية، التقليل من المركز، زيادة الإجراءات... الخ؛ أي أن المؤسسات الصغيرة في هذا الإطار سوف تفقد خصوصياتها، وفي إطار هذا الاتجاه الجديد ظهر مفهوم "المؤسسة الصغيرة المعاكسة" والتي تعرف بأنها: "مؤسسة صغيرة الحجم لها خصائص معاكسة لخصائص المؤسسة الصغيرة التقليدية؛ أي أن اللامركزية فيها تكون عالية، ارتفاع مستوى تخصص العمل. تعتمد استراتيجية واضحة وبعيدة المدى، تملك نظم معلومات معقدة ورسمية وتعمل في سوق عالمية". (torrés, 2003, p. 06)

عند ذلك يمكننا أن نعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة توصلت لإعداد استراتيجية، "وهذا ما يؤكد (Marchesnay 2001): من التافه الإقرار بضعف قوة سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فتصور كهذا والذي يروجه المدافعون على المؤسسة التسييرية الكبيرة، هو بصدد الاندثار في أكثر من قطاع في الاقتصاد الجديد" (مداح، 2006، صفحة 1064)، لذا يقترح مجموعة من الباحثين (1999) (Torrès, Keeble et al (1998) ; Johannisson (1994) على المؤسسات الصغيرة بان تكون نظرية glocalisation العولمية، وهو جمع بين العالمية والمحلية، وترتكز هذه النظرية على مبدأ الذي مفاده أن للجوارية /جوار المؤسسات والهيئات العمومية والمجتمع المحلي دور فاعل في الإدماج العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- التجمعات العنقودية كآلية لدعم تنافسية قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فيما يلي تبيان التجمعات العنقودية وعلاقتها بمدخل الميزة التنافسية:

2-1 التعلم التنظيمي، التطور التكنولوجي والابتكار:

اهتم أصحاب نظرة " التعلم التنظيمي " بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسبهم تعتبر التجمعات العنقودية أحسن وسيلة للحصول على مهارات، علامات تجارية، علاقات، مراكز وأصول ملموسة المعارف الضمنية و انتقالها، ومن ثم التحفيز على الابتكار لأن الدافع الأساسي لهذه الاستراتيجية هو تلك الفوارق والاختلافات بين أطراف التجمع، وقد سعى كل من (Joffre et Koenig 1984) هذه العلاقة بتعاون الاختلاف، "وبالتالي فإن المفتاح لتعزيز القدرة التنافسية للمجموعات الصناعية هو كيفية دمج الموارد المعرفية وذلك من خلال الحلقات الدراسية التدريبية، وعقد المؤتمرات الإلكترونية" (Xiangzhen, 2010, p. 218 & Zhenfeng).

"وجدت الدراسات أن تجمعات التكنولوجيا العالية الأوروبية تنتقل فيها المعرفة بصفة مثيرة للانتباه من خلال ن تنقل العمالة بين الشركات، بدلا من التبادلات الرسمية" (Jonathan & Gabriela, 2009, p. 31). فائدة أخرى كبيرة غير منظورة يقدمها الجوار للأعوان الاقتصاديين تنبع عن كونه يعد واسطة هامة لتطوير التكنولوجيات، "حيث وجد الباحثون أن الشركات المتجاورة المتخصصة بفعل التجمع أكثر ابتكارا ثماني مرات من الشركات النائية جغرافيا، مما يبين أن شركات المجموعة تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية في مجال الابتكار من الشركات الأخرى" (Jonathan & Gabriela, 2009, p. 32).

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) "حيث يعد الابتكار عملية معقدة تتطلب الترابط بين العديد من الوظائف المتكاملة (بحث أساسي، بحث تطبيقي، تنمية، إعداد نماذج، استثمار صناعي، إنتاج، تسويق، تكييف المنتج في السوق وغيرها)، وعادة المؤسسات وعلى وجه الخصوص

أو مشتركة للتسويق الجماعي للمنتجات، وذلك بإنشاء مؤسسات كبيرة تقوم بأعمال التجهيز، التعبئة، الفرز، التغليف والتصدير للمنتجات إلى الأسواق الدولية". (بن صالح ، 2004، الصفحات 12-13)

ونوه هنا إلى أن انخفاض التكاليف الناتج عن التجمعات كميزة تنافسية لهاته الأخيرة هو في الحقيقة ناتج أساسا عن انخفاض تكاليف النقل تكاليف المخزون.

2-2-1 انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) :

فالتركز الجغرافي للمنشآت العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود.

2-2-2 انخفاض تكلفة المخزون:

ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون (Rabellotti, 2006, p. 89 & DIJK). وبالتالي تنخفض التكاليف الناجمة عن ذلك المخزون مما يدعم الإنتاجية.

2-3 زيادة الصادرات:

تشير التجارب الدولية إلى أن فكرة عناقيد الصناعة هي أحد الأساليب التي تقوى قدرات المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في مواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم. والأمر الذي يفوق ذلك هو ما تظهره تجارب دول شرق آسيا من أن العنقود هو وسيلة هامة ليس فقط في مواجهة الانفتاح والعولة بل والاندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم سواء من خلال عناقيد محلية ذات قدرات تصديرية عالية أو من خلال عناقيد محلية / إقليمية أو محلية / دولية ، "إضافة إلى ذلك، بينت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الانفتاح الكبير لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الخارجية ، "حيث وجد أن 31,4 بالمئة من مؤسسات المناطق تتعامل مع سوق دولي مقابل 18,6 من مجمل PME البلد" (FERGUENE , 2003, p. 100 & CAURLET).

4-2 ارتفاع الحصة السوقية والربحية:

إن تركيز الخبرات الفنية والبشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة يساعد على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا الحجم الكبير وإقامة عوائق أمام دخول منافسين جدد من خلال التحكم في مصادر المدخلات والسيطرة على قنوات التوزيع، كما يساعد هذا التركيز المؤسسات على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

إن التجمع يجعل المؤسسات المتنافسة كثيرة ومتعددة، فإذا افترضنا وجود 10 مؤسسات تنشط في مجال محدد، فإن المنافسة تتم بينها كلها، وقد يؤدي ذلك إلى خروج بعضها من السوق إذا كان الطلب ضعيفا، لكن إذا تجمعت أو تحالفت كل مؤسستين مع بعضهما البعض فإن مساحة المنافسة تقلص إلى النصف، وفي هذا المجال قد تنطوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت المؤسسات الكبيرة.

إن زيادة التركيز عن طريق اتباع استراتيجية العناقيد يؤدي إلى زيادة الأرباح وزيادة الحصة السوقية، حيث يتيح التجمع بين الأطراف المتجمعة المشاركة في الأرباح التي تنتج عن التعاون وعن تجنب المنافسة.

٧. خبرات دولية لدور التجمعات العنقودية في دعم قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نشير أولاً بصورة خاطفة لبعض الأمثلة المعروفة للعناقيد: وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا (روتدام المواصلات)، الهند (الاستفادة بمصادر خارجية للبرمجيات)، هوليوود (أمريكا الأفلام)، فرسنا باريس (الموضة)، جنوب إفريقيا (الألماس)، اليابان (الآلات الأوتوماتيكية، السيارات وأجهزة الفاكس)، ألمانيا (المطابع، الكيماويات والسيارات)، إيطاليا (السيراميك، الأحذية). سنحاول هنا تسليط الضوء على ثلاث تجارب متشعبة على مدى ثلاث قارات (أمريكا: وادي السيلكون، آسيا: الهند، إفريقيا: الجزائر)

1- التجربة الهندية:

"انطلقت فكرة التجمعات بالهند سنة 1991 في سياق قرار الحكومة الهندية في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث عملت على برنامج تنمية التجمعات، ولتنفيذ البرنامج ركزت الحكومة الهندية على دعم التجمعات القائمة والعمل على إنشاء تجمعات جديدة مستفيدة من برنامج اليونيدو" (AZROUL, 2006, p. 11).

"ترتبط الصناعات في العناقيد الصناعية بعلاقات أفقية وعلاقات رأسية بين المؤسسات، وفي الهند يوجد حوالي 350 عنقود صناعي تقريبا مكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتختلف حجم هذه العناقيد من حيث عدد المؤسسات الموجودة في كل عنقود " (غياط و بوفلفل، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2013، صفحة 13)

ويجب الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للعناقيد الصناعية قد كان بصورة طبيعية وتلقائية، حيث تمثل 125 عنقود صناعي من إجمالي 138 عنقود صناعية، تم لإنشائه بصورة طبيعية، والتي تبلغ نسبتها 90.75%.

"أما العناقيد المستحدثة وهي العناقيد التي بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل توطنها قد بلغت حوالي 13 عنقود" (pabio, 1999, p. 20). وبخصوص التوزيع القطاعي للعناقيد الصناعية في الهند فسيمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تصنيف للعناقيد الصناعية وفقا للمجموعات الصناعية

s. no	State	Nic code	No of clusters
1	Machinery and Parts excepts electrical	35	20
2	Cotton textiles	23	15
3	Chemical and chemical products	31	14
4	Metal products	34	13
5	Hosiery and Garments	26	10
6	Foods products	21-20	9
7	Non-metalic mineral products	32	9
8	Electrical machinery and parts	36	8
9	Wool, slik and sythetic fibere textiles	24	8
10	Transport equipment and paris	37	7
11	Other categories	serval	25
	Total		138

Source: pabio russo, general review of small and medium entreprise clusters in india, unido experience, 1999, p: 17

منتجات هذه التجمعات لها دور كبير في تنمية الصادرات والتي تمثل 60% من إجمالي صادرات السلع المصدرة في الهند، ومن بين التجمعات التي لها دور واضح في دعم الصادرات نذكر:

"تجمع تريبور: حيث يحوي 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متخصصة في صنع النسيج والملابس، بلغت قيمة صادراتها من المؤسسات القطنية بقيمة 650 مليون دولار سنة 1999 أي ما يعادل 80% من إجمالي صادرات البلد" (pabio, 1999, p. 20)

إن معظم هذه الوحدات صغيرة الحجم، بجانب ذلك توجد وحدات أخرى مساعدة كصناعة الأرز والخيوط ومواد التعبئة، وأخيرا نجد أن هناك عدد من المؤسسات الحكومية التي توفر البيئة الملائمة لهذه الصناعة، استقراء لما ورد سابقا يمكن الخروج بالنقاط التالية: (كمال عبد الوهاب محمد ، 2010، صفحة 42)

يعتبر التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية أحد أهم مزايا تلك الصناعات حيث يساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج ككل، مما يخفف من سعر المنتج وبالتالي دعم قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية:

- تلعب المؤسسات المحلية دورا بالغا الأهمية في زيادة الصادرات عن طريق فتح أسواق جديدة في الخارج، مع العمل على توفير معلومات دقيقة من تلك الأسواق:

- يعتبر وجود وكلاء محليون عامل هام وضروري لتسويق المنتجات، بل ويجب أن يكون هؤلاء الوكلاء العديد من المكاتب في كافة أنحاء الدولة، ولا تقتصر على المدن الكبرى:

- تلعب الصناعات العنقودية دورا هاما في التطور التكنولوجي والابتكار عن طريق تخصيص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج مما يدعم القدرة التنافسية للصناعة ككل.

2- تجربة واد سيليكون:

يعتبر مثالا للعناقيد الصناعية الناجحة، وتبلورت هذه التجربة عند انبثاق مؤسسات ناجحة في مجال تقنية الحاسوب في وادي سيليكون، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، حيث أدى ذلك أن كل من أراد إنشاء مؤسسة مبتدئة في الحاسوب يجب أن يقوم بذلك في وادي سيليكون، وكان من جراء التدافع لإنشاء مؤسسات مبتدئة أن شركات الاستثمار بدأت تفتح مكاتب لها في الوادي، أو تنتقل جملة إلى المنطقة.

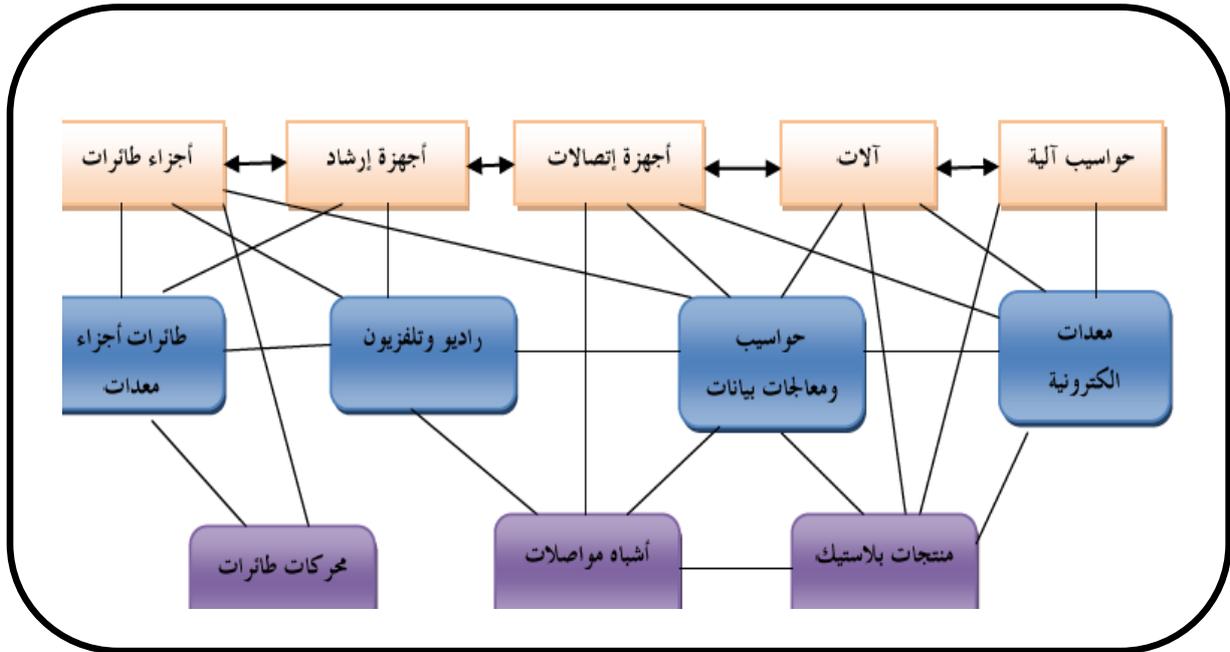
هذا بدوره شجع مبتكرين لإنشاء أعمالهم في المنطقة، وهذا تجمع المستثمرون الذي يبيعون التمويل ومشترو التمويل أو ما يسمى بمؤسسات دوت كوم المبتدئة حول منطقة جغرافية موحدة، وأدت تأثيرات التجمع في سوق رأس المال تأثيرات في سوق العمالة، وزيادة عدد المؤسسات المبتدئة في وادي سيليكون اتضح للمبرمجين والمهندسين أن فرص العمل تقتضي انتقالهم إلى الوادي، وكان من جراء تركيز العمالة الماهرة فنيا في الوادي أن كثيرا من المؤسسات الناشئة في أرجاء الـ و.أ.م المختلفة أدركت أن فرص تعيينها لعمالة تملك المهارة العالية المطلوبة لأعمالها تتوفر وبغزارة في الوادي، كما حفز بها الانتقال إلى المنطقة، وبهذا انتقل عدد كبير من العاملين في التقنية العليا إلى وادي سيليكون.

وقد خلق هذا المشروع حوالي 275 ألف فرصة عمل خلال العشر سنوات السابقة، ومتوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخل في أمريكا، وكانت بداية المشروع في عام 1938 عندما أستطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد يدعى fred terman ، إقناع اثنان من تلاميذه بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل، والبدء في تكوين مؤسسة خاصة بهما (hp)، وهذان التلميذان هما: bill hewlett et david packard.

"وبدأت المؤسسة في أول الأمر بإنتاج أجهزة قياس إلكترونية في، وفي عام 1950 استطاعت هذه المؤسسة ومعها بضع مؤسسات جذبها الأستاذ fred terman إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية في وادي سيليكون". (محمد مصطفى ، 2004، صفحة 130)

هذه التجربة الرائدة في مجال العناقيد الصناعية ساهمت في اختراع الحاسب الآلي (آبل ماكنتوش)، واختراع الحاسب الشخصي وانطلقت الثورة الرقمية ولم تتوقف إلى حد الآن. ويضم مشروع وادي سيليكون مليون إنسان كما يعمل هذا المشروع على جذب العقول المبتكرة من شتى أنحاء العالم ويبلغ عدد المؤسسات العاملة فيه حوالي 77 مؤسسة، وبلغ حجم الاستثمارات عام 1999 حوالي 6 بليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (2): نموذج للعنقود الصناعي بجنوب كاليفورنيا – وادي السيليكون -.



المصدر: ممدوح مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، إقليم جنوب الصعيد، أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 130.

3- التجربة الجزائرية:

تبرز مظاهر التجمعات في الجزائر في مظهرين

1-3 النواة nucleus : نيكليوس لدعم تآزر الحرفيين

" جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ابتداء من جويلية 2007 ، حيث اعتمدت الجهات الوصية برنامج التعاون بين الحكومة الألمانية والجزائرية بعد أن عرف البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا ذاتها والبرازيل التي طبقتها منذ 17 عاما. ويعني البرنامج اعتماد جمعية أو تجمع مهني صغير يجمع عددا من المهنيين و المقاولين و المتعاملين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع أو التخصص " (مجلة الأبحاث الاقتصادية، 2009)، " عادة ما يتم جمع سبع مؤسسات حرفية أو متعاملين على الأقل كما يمكن جمع حرفيين من نشاطات مختلفة ولكنهم يواجهون عقبات ومشاكل مماثلة مثل التزويد بالمدخلات أو المادة الأولية أو منافسة السوق الموازية لاستفادة من كامل الخدمات و التسهيلات التي تتضمنها مثل هذه البرامج دون عراقيل، وتحسين أداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق

والمؤسسات العمومية والخاصة كمجموعة متجانسة للتأثير على المحيط المباشر والاستفادة من آليات دعم واضحة" (دليل الحرقي، 2007).

مقاربة "نيكيوس" تم تطبيقها حتى نهاية 2009 في عشر ولايات نموذجية قبل أن يتم تعميمها في كامل التراب الوطني في أفق 2010 / 2011، أما الولايات النموذجية فهي كل من الجزائر العاصمة، البلدية، بجاية، جيجل، مستغانم، هران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان. كما أن هذه المقاربة قد سمحت بإنشاء 120 نيكيوس نواة أو مجموعة مصغرة (تتضمن حوالي 1500 مقاول وحرقي ينشطون في 48 نشاط مختلف).

VI. الخاتمة:

أضحى شعار "مؤسسة واحدة تنافس البقية" لمفهوم المنافسة غير مجدي، فأستبدل بشعار "عنقود ضد عنقود"، والذي دعم بالشعار "قوتي هي قوة عنقودي"، نقرأ من خلال هذا الشعار أن توجه التنظيمات بصورة عامة يتجه نحو التكتل، والذي يهدف إلى التحكم في تسيير أنشطة المؤسسات المنضوية تحت هيئة المؤسسة الشبكية ذات الأحجام المختلفة وذلك قصد تحقيق مردودية مقبولة.

يتضح من العرض السابق أهمية أسلوب التجمعات العنقودية التي أصبحت في وقتنا الحالي النموذج الاستراتيجي والدعامة الأساسية لمساندة المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة، لما يمكنها من الإسراع في وتيرة نمو هذه الأخيرة وتحسين المردودية والإنتاجية، وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، وما توفره من مرونة أكبر وتكاليف أقل وجودة أعلى، كل هذا يثبت الارتباط الوثيق بين دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذا التجمعات العنقودية، وهذا ما أكدته الخبرات الدولية.

إن فهم أسلوب العناقيد الصناعية وانتشاره والاستفادة منه في الجزائر مازال محدودا للغاية، كما أن الأجهزة العاملة في هذا القطاع مازالت بدورها ضعيفة التأثير وتواجه بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي لذلك لا بد من التركيز في المستقبل على المجالات التالية:

- وضع إطار قانوني وتشريعي لإقامة العناقيد الصناعية في الجزائر، واعتماد هيئات ووكالات جهوية لدعم العناقيد الصناعية بقانون منظم.
- زيادة الاهتمام بهذا الأسلوب في الأوساط الصناعية والحد من الاعتماد على الشراكة الخارجية لمصالحها.
- وجوب وجود نظرة شاملة ومشاركة حقيقية فاعلة بين القطاعين العام والخاص وأدوار واضحة لكلا القطاعين في التنمية الاقتصادية.
- إجراء دراسات استراتيجية للفروع الانتاجية، تهدف الى تحديد الانشطة التي تتمتع فيها الدولة بمزايا تنافسية، والعمل على تشجيع التعاون والترابط فيما بينها.
- تنظيم التشريعات والقوانين فيما يخص الابتكار وبورصات الشراكة لتوثيق الروابط بينها وبين عالم الرواد والصناعة، والتركيز في هذا المجال على المعارض والدورات التكوينية. وتخصيص نسبة من الدخل القومي ينفق على البحث والتطوير للنهوض بهذه التكنولوجيا.

قائمة المراجع

المعهد العربي للتخطيط. (2009). تقرير التنافسية العربية. الكويت.

(ماي، 2009). مجلة الأبحاث الاقتصادية (11).

- ARIS, A. (2008). *Système Productif Local -SPL 2 .-ème séminaire sur les SPL*. ouargla.
- AZROUL, M. (2006). *Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia* (Mémoire pour l'ccée au grade d'ingenieur en chef .(Maroc: Ministère de l'industrie marocain.
- CAURLET, C & ,FERGUENE , a. (2003). *Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement* . FACEF PESQUISA.
- collins, T & .,Dourley, T. (1992). *les alliances stratégique* .G. Bindel, Trad (.Paris: Inter Edition.
- COURLET, C., PECQUEUR, B & ,SOULAGE, B. (1993). *Industrie et dynamiques de territoires .revue d'economie industrielle.64 ,*
- DIJK, V & ,Rabellotti, R , .(2006). *Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries* .London : Frank Cass.
- DITTER, J.-G. (2005). *Clusters et terretoires: les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole, Reflets et perspectives* .Bourgogne.
- Esgandari, K., Tirandazheravi, H & ,Beikzad, J. (2013). *The Relationship between the Performance of Industrial Clusters and Renovation of Small Industries* .A. university ,Éd (*Research Journal of Applied Sciences Islamic*.(3)5 ,
- Jonathan, P & ,Gabriela , M. (2009). *Clusters, Innovation and Entrepreneurship* .OECD.
- pabio, r. (1999). *general review of small and medium entreprise clusters in india* .unido experience.
- SID AHMED, A. (1998). *Economie du Maghreb ;L'impératif de Barcelone* .Paris: CNRS.
- torrès, O. (2003). Consulté le 10 16, 2013, sur <http://www.Oliviortorres.net/elements/travaux.Htm> Area- Lodz- Poland
- Zhenfeng, C & ,Xiangzhen, X. (2010). *Study on Construction of Knowledge Management System Based on Enhancing Core Competence of Industrial Clusters* .international *Journal of Business and Management* , (3)5

التجمعات الصناعية البديل القائم لبرامج التنمية الاقتصادية التقليدية . (2007, 11 21). تاريخ الاسترداد 14 09 2014, من http://www.aleqt.com/2007/11/21/article_117720.html

الطاهر لطرش. (2010). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحليل بعض عوامل النجاح- الايام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال (الصفحات 20-1). بسكرة: جامعة بسكرة.

(. مجلة العلوم الانسانية(16).Éd.تومي، م. (2009). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (ج. م. خيضر، جيمس جوراتي ، وريتشارد ستروب. (1997). *الاقتصاد الجزائري:الاختيار الخاص والعام*. (محمد عبد الصبور، و محمد علي، المترجمون) الرياض: دار المريخ. دليل الحرقي. (2007). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية . نيكولس.

سمير التدير. (1978). *تصميم أولي للمجمع الصناعي*. بيروت: معهد النماء العربي.

شريف غياط ، و سهام بوفلفل. (2013). *العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . *الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها* (الصفحات 20-1). قالمه : جامعة 8 ماي 1945.

شريف غياط، و محمد بوقمقوم. (2008). *التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية*. (جامعة دمشق، المحرر) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 01.

عادل بوسهين. (2008). *إستراتيجية العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق تنميتها* : مع الإشارة إلى حالة الجزائر. *الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر* (الصفحات 20-1). سكيكدة: جامعة سكيكدة.

عبد المليك مزهودة. (2006). *التسيير الاستراتيجي للمؤسسات – مقارنة مفهومية وتحديات التنافسية*. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة الباحث*(4).

عبد الناصر الجاسم. (2007). *أثر تشكيل العنقود الصناعي في تطوير القدرة التنافسية للصناعات المحلية بالتطبيق على الصناعات النسيجية* (أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال). حلب: جامعة حلب سوريا .

عرايبي مداح. (2006). *التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. شلف: جامعة شلف.

كمال عبد الوهاب محمد ، ر. (2010). *تأثير العناقيد الصناعية على تنمية القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر*. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*(03).

(. *الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية* . جامعة الدول s.d.مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. (العربية.

ممدوح محمد مصطفى . (2004). *إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، إقليم جنوب الصعيد* (أطروحة دكتوراه فلسفة في التخطيط العمراني). عين شمس: جامعة عين شمس.

مهدي عيسى بن صالح . (2004). *ملائح هيكلية المؤسسة الشبكية*. *مجلة الباحث* (3).

وحدة الدراسات الاقتصادية . (2007). *العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها.. السعودية: صندوق التنمية الصناعية*.

يعي حسين، و علي سيدي. (2007). *تجربة المناولة الصناعية في منطقة المغرب العربي: واقع وآفاق* . *الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الاقتصادية: الواقع، التحديات والآفاق* (الصفحات 20-1). عنابة: جامعة باجي مختار.